بيان

رئيس وفد السودان

د. محمود ابكر دقدق

وزير الدولة بوزارة العدل

أمام

لجنة حقوق الإنسان

الدورة (124)

مناقشة تقرير السودان الخامس

بموجب المادة (40) من العهد الدولي

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

يومي 9 و 10 أكتوبر 2018م

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ رئيس لجنة حقوق الإنسان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسعدني باسم حكومة السودان وباسم وفد بلادي المشارك في أعمال هذه الدورة أن اتقدم بالشكر للسيد/ رئيس لجنة حقوق الإنسان والسيدات والسادة أعضاء اللجنة على ما لمسناه من ترحيب ونتطلع إلى حوار بناء حول تطبيق السودان للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وفي سانحة تقديمه للتقرير الدوري الخامس إمتثال للمادة (40) من العهد.ويطيب لي في البدء أن أقدم أعضاء الوفد والذي يضم: السفير/ عثمان أبوفاطمة نائب المندوب الدائم للبعثة السودانية بجنيف ، والسيدة/ د. عطيات مصطفى عبد الحليم – رئيس وحدة مكافحة العنف ضد المراة، السيد/ شاذلي الحاج مصطفى – رئيس قسم التقارير بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والسادة المستشار /عثمان حسن و المستشار/ عمرو الطاهر و سكرتير ثالث/ منتصر اسحاق و الأنسة/زينة عبد الوهاب و الأنسة/ عُلا أمين عباس من بعثة السودان الدائمة للأمم المتحدة بجنيف...

السيد الرئيس السيدات والسادة

قدم السودان تقريره الدوري الخامس بموجب المادة 40 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية شاملاً الفترة من 2014 – 2018، وقد تم إعداده بمنهج تشاوري راعى المشاركة وأخذ الرأي لمختلف أصحاب المصلحة والمهتمين . ويسعدنا اليوم المشاركة في مناقشة هذا التقرير والذي يعكس الجهود المبذولة في تنفيذ الحقوق المدنية والسياسية التي نص عليها العهد. والذي حرصنا فيه على إنتهاج الموضوعية والشفافية .وفق روح الحوار البناء والذي نعتقد إنه ديدن هذه اللجنة المتخصصة في جهودها المستمرة لإرساء مبادئ العهد وتطبيق ما تم التوافق عليه من خلاله على أرض الواقع.

ظل السودان ومنذ إنضمامه إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 1986 يولي الحرص والاهتمام اللازمين لتنزيل نص وروح العهد على أرض الواقع عبر التشريعات والسياسات والممارسات العملية، ويطيب لي هنا أن أقدم للجنة آخر التطورات في هذا الشأن حيث تم اصدار مجموعة من القوانين والتشريعات من شأنها تعزيز الحريات الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان

ومن أبرزها:- قانون حق الحصول على المعلومات لسنة 2015م والذي يعكس إهتمام الدولة بالحق فى حرية الحصول على المعلومات و تداولها.كما تم تعديل قانون الانتخابات لسنة 2014 و فيه تم زيادة نسبة تمثيل المرأة من 25% إلى 30% و ذلك إضافة إلى حقها في نسبة التمثيل الجغرافى والتمثيل النسبى لتوسيع قاعدة المشاركة. كما صدر قانون مكافحة الاتجار بالبشر متسقاً مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والإتفاقية الخاصة بالرق وتجارة الرقيق والممارسات الشبيهة بالرق قانون المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2017 متسقاً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

السيد الرئيس،السيدات والسادة

إن برنامج إصلاح الدولة هو عملية تأسست على مبادرة رئيس الجمهورية التي أطلقها فى يناير 2014 ، و هو برنامج إصلاح شامل لمناحي الحياة العامة كافة و صون حقوق الإنسان. و إصلاح الحياة السياسية، والهياكل العدلية والنظامية والأمنية ، وفق محاور أهمها: الإصلاح

الإقتصادي ، إصلاح الخدمة المدنية وتنمية مواردها البشرية، الإصلاح التشريعي والقانوني والعدلي، الإصلاح في جانب العلاقات الخارجية و الإصلاح الإعلامي. و فيما يلي محور الإصلاح التشريعي والقانوني والعدلي وردت مايربو لعدد 52 من المقررات و التوصيات أبرزها: تحديد آلية وضع الدستور ، وضع دستور يحكم وينظم ويحقق تنمية متوازنة واستقرار سياسي واقتصادي ، إجراء التعديلات التشريعية لقانون الأمن الوطني لسنة 2010 ، قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991 ، قانون الإجراءات المدنية لسنة 1983 ، قانون المحكمة الدستورية لسنة 2005، إصدار قانون لسنة 2017بإنشاء النيابة العامة منفصلة عن وزارة العدل ، قانون الطفل لسنة 2010 وغيرها.

السيد الرئيس والسادة والسيدات أعضاء اللجنة

لقد أجريت التعديلات العاجلة واللازمة على الدستور الانتقالي الساري حالياً لاستيعاب

مخرجات الحوار،وتعزيز الثقة بين الحكومة والأطراف المعارضة،ولايزال باب الحوار مفتوحاً لمن امتنع عن المشاركة من بعض الأحزاب السياسية وبقية المجموعات المسلحة المحدودة. وفي مارس 2017 أصدر رئيس الجمهورية عفواً عن 256 شخصاً من أعضاء الحركات المسلحة ممن قبض عليهم أثناء محاربتهم للقوات الحكومية .

وتمشياً مع توصيات الحوار الوطني فقد تم الفصل بين منصبي النائب العام ووزير العدل. وجاءت تعديلات الدستور في العام 2017 بمزيد من التعزيز للحريات وحقوق الإنسان بتعديل وثيقة الحقوق المضمنة في الدستور.

السيد الرئيس،السيدات والسادة أعضاء اللجنة

فيما يتعلق بالانضمام إلى المواثيق الدولية فالسودان عضو في غالبية المواثيق الدولية الأساسية ، وقد صادق السودان على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فى سبتمبر 2014،وفي بداية هذا الشهر أصدر السيد رئيس الجمهورية مراسيم جمهورية بالمصادقة على عدد من الاتفاقيات وهي:اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم،واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته و بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.كذلك المصادقة على الانضمام لبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية والذخيرة والاتجار فيها بصورة غير مشروعة.

تهتم حكومة بلادي بدعم المؤسسات المستقلة التي تقوم على حماية وتعزيز حقوق الإنسان كالمحكمة الدستورية التي تعد حارسة وحامية للدستور وتختص بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وقد أرست مبادئ وأحكاماً دستورية من خلال القرارات والأحكام بناءً على نصوص الدستور وعلى هُدى المبادئ الدولية لحقوق الإنسان وتعتبر أحكام المحكمة الدستورية نهائية وملزمة لأجهزة الدولة.

كما تم تعيين رئيس وأعضاء المفوضية القومية لحقوق الإنسان وتخصيص الموارد المالية و البشرية لها للقيام بدورها كآلية رقابة وطنية ضمن إختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور.و تم توسيع مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة بجرائم دارفور بفتح مكاتب في

ولايات دارفور الخمسة وزيادة عدد وكلاء النيابة.وأحيل عدد من الدعاوي الجنائية للمحكمة الخاصة وصدرت فيها أحكام، وهناك عدد من القضايا تحت التحري.

السيد الرئيس،السيدات والسادة

تلتزم حكومة بلادي التزاماً كاملاً بإعلان وقف إطلاق النار الأحادي الجانب فى دارفور و ولايتي جنوب كردفان و النيل الأزرق و الذى ظلت تجدده كل ستة أشهر آخرها بتاريخ 15 يوليو 2018. و قد استقرت الأوضاع الإنسانية في المناطق المتأثرة بالنزاع بالبلاد بشكل ملحوظ، و كان لحملات جمع السلاح من أيدي الأفراد والجماعات المتفلتة الأثر الفعال في إحداث ذلك الاستقرار . و تعمل الدولة على توجيه كل الجهود نحو التنمية وإعادة التأهيل للمناطق المتأثرة بالنزاع بالنزاع بغية استدامة السلام والأمن.

السيد الرئيس،السيدات والسادة

وفي ذات السياق بذلت حكومة بلادي جهوداً كبرى في فتح الممرات الإنسانية لوصول المساعدات للمتأثرين بالنزاعات بالتعاون مع الشركاء،وتأمين سبل العودة الطوعية للنازحين الذين تناقص عددهم بشكل ملحوظ،كما شهد بذلك التقرير المشترك لمفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة الصادر في يونيو 2018.كما وافقت حكومة بلادي في أواخر سبتمبر الماضي على مبادرة للأمم المتحدة تتعلق بإيصال مساعدات إنسانية إلى المتأثرين في مناطق خاضعة لسيطرة الحركة الشعبية قطاع الشمال،المتمردة بولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق.وينتظر إنفاذ المبادرة موافقة الحركة الشعبية قطاع الشمال على هذة المبادرة لإيصال المساعدات.و يستقبل السودان بصورة يومية أعداداً متزايدة من طالبي اللجوء من دول الإقليم والجوار،مما يشكل عبئاً إضافياً على إمكانياته المحدودة في ظل إحجام المجتمع الدولي عن تقديم المساعدات الكافية،كما يبذل السودان جهوداً مضنية من خلال آلياته الوطنية المختصة بمحاربة الاتجار بالبشر،ومكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود.، حيث يعتبر السودان معبرا للمهاجرين الذين يقصدون البلدان الأوربية مما يجعلهم ضحايا لعصابات الاتجار بالبشر ، الشيء الذى يحتم على السودان بذل مزيد من الجهود لمكافحة هذه الظاهرة و توفير الحماية للضحايا.

السيد الرئيس،السيدات والسادة أعضاء اللجنة

فيما يلي انفاذ الخطة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان 2013 – 2023 فقد تم مراجعتها بغرض تفعيلها وتضمين خطة تشغيلية تغطي ما تبقى من عمر الخطة بالتركيز على محاور بعينها كالتربية علي مبادئ حقوق الانسان، تعزيز التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تعزيز التمتع بالحقوق المدنية والسياسية.حماية وتعزيز حقوق المرأة والطفل والاشخاص ذوي الاعاقة.

السيد الرئيس،السيدات والسادة أعضاء اللجنة

يلتزم السودان بتعاونه مع آليات حقوق الإنسان الدولية ومع الإجراءات الخاصة لحاملي الولايات المواضيعية والقطرية فقد إستقبلت البلاد في فبراير 2018 السيدة ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للعنف الجنسي في مناطق النزاعات ،كما استقبل السيدة ممثل الأمين العام للأمم

المتحدة للأطفال في النزاعات المسلحة كما استقبل الخبير المستقل المعني بتقديم المساعات الفنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في السودان، وقدمت حكومة السودان للآليات المذكورة كل ما يلزم من تعاون ومساعدة للقيام بمهامها.كما يتعاون السودان مع بعثة اليوناميد التي تعمل في ولايات دارفور من أجل حماية المدنيين وتعزيز وترقية حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار تم التوصل للصياغة النهائية لخطة عمل بين جمهورية السودان والأمم المتحدة لحماية الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة وأدي تنفيذ السودان لهذه الخطة إلى رفع اسم السودان من قائمة الأمين العام للأمم المتحدة الصادرة في عام 2012م .

السيد الرئيس،السيدات والسادة أعضاء اللجنة

لقد تجاوز اهتمام السودان باحلال السلام وتعزيز الاستقرار حدوده الجغرافية،إذ لايفوتنا الإشارة إلى الدور الهام الذي لعبته حكومة السودان في إستضافة المفاوضات بين حكومة جنوب السودان والحركات المعارضة لها تحت رعاية الإيقاد واضطلاعه بدور الوسيط في توقيع الإتفاقية في أغسطس 2018 الأمر الذي يضع حداً للإقتتال واللجوء والنزوح ،وينعكس ايجاباً في تعزيز حقوق الإنسان بالاقليم.

السيد الرئيس،السيدات والسادة أعضاء اللجنة

واصل السودان بخطوات حثيثة في تنفيذ توصيات المراجعة الشاملة إيفاءً لإلتزاماته أمام مجلس حقوق الإنسان بعد إعتماد تقريره الثاني لآلية المراجعة الدورية الشاملة وإلتزامه بالعمل على المستوى الوطني لتنفيذ كل التوصيات المقبولة، حيث أصدر وزير العدل رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان القرار رقم (1) لسنة 2017 بتشكيل لجنة فنية لمتابعة تنفيذ توصيات المراجعة

الدورية الشاملة والعمل جاري حالياً لإعداد تقرير نصف المدة الطوعي والذي سيودع للآلية في نهاية ديسمبر 2018م.وكل ذلك تم بالإمكانات المحلية المحدودة دون عون أومساعدة من الصندوق الائتماني للاستعراض الدوري الشامل أو غيره من الجهات المانحة.

السيد الرئيس،السيدات والسادة أعضاء اللجنة

تود حكومة بلادي أن تجدد التأكيد على عزمها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ومعالجة التحديات التي تواجهها في هذا الصدد وذلك عبر إرساء الإستراتيجية القومية لحقوق الإنسان ودفع عجلة التنمية ومواصلة الخطط الرامية لخفض نسب الأمية وتحقيق الحق في التعليم ومكافحة الفقر كأولويات تعتبرها مفتاحية لتعزيز التمتع الكامل لحقوق الإنسان كما تعتبر حكومة السودان أن العمل على إحلال السلام الكامل ومكافحة أنشطة الحركات المسلحة التي ترفض السلام لتحقيق أغراض سياسية وأجندة خفية ركناً أساسياً لا غنى عنه لتوفير بيئة مناسبة .

و في الختام نتطلع إلى تعاون مثمر مع لجنتكم الموقرةوفق حوار بناء يرمي إلى تعزيز و ترقية حقوق الإنسان.

و شكراً سيدي الرئيس